

التجارة الدولية بين المبادئ و المصالح

رؤية تطبيقية و نقدية

شعبان رشيدة *

Résumé :

Les pays occidentaux gèrent les rouages du commerce international, préconisant des règles, respectées parfois et bafouées souvent selon leurs propres intérêt, cette étude est une approche en vue d'apporter plus de lumière sur l'exacerbation des conflits commerciaux des trois pôles, leurs incidences sur les pays du tiers monde, qui engagés dans les processus de réformes, destinées à adapter leurs économies au contraintes imposées par les pays occidentaux cherchent leur salut dans l'instauration d'un système commercial juste et globale.

ملخص

إن الدول الكبرى تسيطر على التجارة العالمية و تسيير دوليها وتضع قوانين تفرضها أحيانا وتنمصل منها حينما تتضارب مع مصالحها. على الدول النامية التي تسعى دوما لسن إصلاحات اقتصادية بما يتناسب مع التحولات الدولية المفروضة من الدول الغربية في اطار نظام تجاري عادل وشامل.

و من خلال هذه الدراسة المتواضعة نحاول تسليط بعض الضوء على هشاشة النظام التجاري

* استاذة مكلفة بالدروس، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بن يوسف بن خدة

مقدمة:

عرفت التجارة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطورات هامة على مختلف الأصعدة فقد أنتقلت تجارة السلع من 154 مليار دولار سنة 1963 إلى 3600 مليار دولار سنة 1993 و كانت هذه قفزة كمية ونوعية إذ شهدت تجارة الصناعات الخفيفة أعلى مستوى لها 75% مقابل 50 % من التجارة العالمية لسنة 1993. و بالموازات لهذه التطورات العميقة في نوعية و كمية السلع عرفت تجارة الخدمات أعلى مستوياتها إطلاقا إذ بلغت حاليا ما يزيد 1000 مليار دولار ومن المتوقع أنها ستتعدى تجارة السلع مع مشارف 2007 و الملفت للنظر في كل هذه التطورات هو تغير الخريطة الجغرافية للتجارة الدولية كنتيجة للتقسيم الدولي للعمل ،و قد بدى ذلك جليا في العقود الأربعة المنصرمة فقد شهدت تجارة الدول المحاذية للمحيط الهادي تطورات هامة بعدما سيطرت الدول المحاذية للمحيط الأطلسي مدة طويلة على التجارة العالمية و يمكن إرجاع ذلك أساسا إلى النمو الاقتصادي المذهل التي عرفته الدول الآسيوية الفتية التي عرفت دخولا قويا إلى ساحة التجارة الدولية و التطورات الاقتصادية التي حدثت في العديد من الدول النامية التي دخلت ميدان التصنيع مغيرة بذلك قوى التوازن الاقتصادي و التجاري العالمي.

الأقطاب الثلاثة:

عرفت الرأسمالية الصناعية منذ نشأتها ميلاد أقطاب صناعية ، تشكل مركزا صناعيا متطورا تلتف حوله بقية الدول مشكلة التكملة الطبيعية لهذا النشاط الصناعي فكانت بريطانيا مركزا صناعيا مشعا خلال القرن

التاسع عشر والولايات المتحدة الأمريكية ابتداءً من الجزء الثاني من القرن العشرين و تميزت هذه المراحل بوجود دولة قوية مهيمنة على الأوضاع الاقتصادية العالمية تسييرها حسب مصالحها الخاصة.

و خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ظهرت ثلاثة أقطاب مهيمنة و مسيرة للاقتصاد العالمي، و موجهة إياه نحو ما يتناسب مع مصالحها الاقتصادية و السياسية، و تتشكل الأقطاب الثلاثة من الدول الاقتصادية العظمى و الولايات المتحدة، كندا، و المكسيك كقطب أول، اليابان و هو القوى الاقتصادية الآسيوية الأقوى، تتمحور حوله جملة من الدول تميزت بحركة اقتصادية سريعة و تشكل القطب الاقتصادي الثاني و أخيراً الاتحاد الأوروبي الذي تميز بالتماسك و مواصلة مسيرة التنمية إلى وحدة نقدية قوية. و بميلاد الأقطاب الثلاثة يكون العالم طوى صفحة القطبية الأحادية التي سادت العالم منذ الثورة الصناعية لتحلّ القطبية وتسير دواليب الاقتصاد العالمي و سنحاول التطرق إلى الظروف الدولية التي مهدت لميلاد عمالقة الاقتصاد و مسيرتهم.

الشرارة الأمريكية

ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الاقتصادية الدولية في أعقاب الحرب العالمية الأولى -1914-1918- و لكنها لم تظهر بكل القوة، و العظمة إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بفضل التطور التكنولوجي الذي ارتقت إليه و بفضل عملتها التي تمكنت من السيطرة على باقي العملات و كذلك بفضل شركاتها العابرة للقارات استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تبسط نفوذها الاقتصادي و السياسي بأفكار ليبرالية

حرة عبر مختلف القارات الأخرى أن الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت بكل قوة على الساحة الدولية مستغلة ظروف الحربين العالميتين اللتين كانتا بعيدتان عن أراضيها فهي بذلك لم تعرف دمار الحرب و خرابها واستغلت الظروف الحرب لتضاعف من تصدير العتاد الحربي والذخيرة العسكرية و كذا المؤونة و تحقق فائض في الميزان التجاري و استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بفضل قوتها الاقتصادية المتزايدة أن ترقى بعملها إلى أعلى المراتب فالدولار الأمريكي يسيطر النظام النقدي العالمي بلا منازع، و الأسواق المالية الأمريكية تحتل الصدارة على المستوى العالمي و الشركات الأمريكية تسيطر على معظم النشاطات الاقتصادية و تحتل أرقى المراتب فضلا عن النموذج الاقتصادي والثقافي الأمريكي استطاع أن يجذب شباب العالم و يشد أنظار المجتمعات الأخرى التي تنظر إلى الحضارة الأمريكية بأنها نموذج حضاري ينبغي الاقتداء به .

هل معنى هذا أن القطب الأمريكي سيطر على العالم بشكل نهائي و دائم؟ يمكن الإجابة بالنفي فرغم المزايا اللامتناهية للقارة الفتية إلا أن أوروبا الموحدة و اليابان الحيوية لا تسمح للأمريكيين بأن يجروها تحت فلكهم و أن يفقدوا العالم بمفردهم إذ لا مجال للأحادية القطبية التي سادت فيما مضى و كانت المنافسة الأوروبية و اليابانية قوية فقد تراجع نصيب الصادرات العالمية الأمريكية من سنة 1953 إلى سنة 1993 و منذ عقد و نصف تقريبا يشهد الميزان التجاري الأمريكي عجزا دائما فقد سجل عجزا مقداره 65 مليار دولار عام 1991 ارتفع إلى 84 مليار دولار سنة

1992 ليبلغ 115 مليار عام 1993⁽¹⁾. إن هذا العجز المستمر في الميزان التجاري كان نتيجة حتمية لانتشار ونشاط القواعد العسكرية عبر القارات، و لا شك أن هذا التراجع المسجل في الاقتصاد الأمريكي سوف يعيد بكل قوة السياسة الحمائية التي سادت فيما مضى وشعور المجتمع الأمريكي بأهميتها.

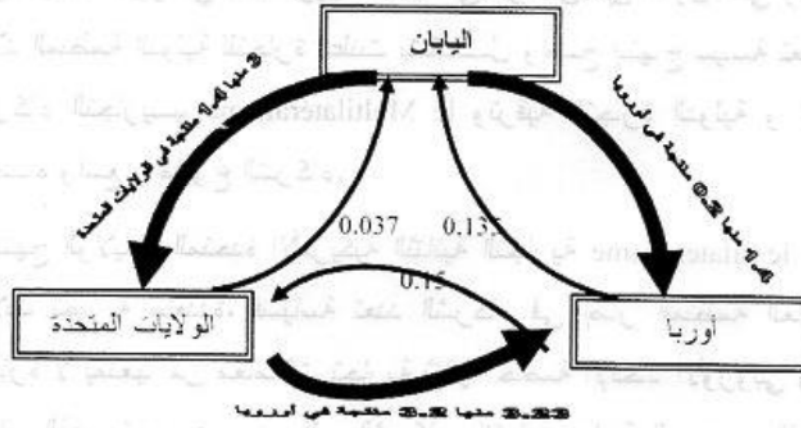
إن الولايات المتحدة الأمريكية التي نادى بالحرية التجارية وفتح المجال واسعا أمام حركة السلع و الخدمات كانت تدعو باستمرار إلى لقاء الأوروبي كمثل متعدد الأطراف لتقوية و تنمية التجارة الدولية إلا أنها بقيت ترفض قيام منظمة تجارية دولية حتى الأسابيع الأخيرة من المفاوضات معتبرة أنها حمل لا طائل منه un fardeau inutile ففي هذه المرة لم يتكرر فشل ميثاق هافانا في المنظمة الدولية للتجارة التي شهدت النور في 15 أبريل 1994 في مراكش. إن الدول التي وقعت ميلاد المنظمة الدولية للتجارة أعلنت بشكل واضح إنتهاج سياسة تعدد الشركاء التجاريين le Multilatéralisme وترقية التجارة الدولية و خلق فضاء واسع و متنوع الشركاء.

وتنتهج الولايات المتحدة الأمريكية الثنائية التجارية le bilateralisme في حالات تجارية متعددة، فسياسة تعدد الشركاء في إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يمنعها من معاملات تجارية ثنائية خاصة الإتحاد الأوروبي وكذا اليابان الذي يتميز عن باقي الشركاء بإنتهاج سياسة الحذر واللجوء إلى نظام الحصص الكمية خاصة أن اليابان يعتبر المنافس العنيد للولايات

⁽¹⁾ Faraydoum A. Khavand: nouvel ordre commercial mondial, ed. Nathan, 1995 p46-47.

المتحدة الأمريكية و هي إحد القطبين الذين تحسب لهم الولايات المتحدة الأمريكية كل حساب. فضلاً عن ما سبق فيما فإنها كثيراً ما تلجأ إلى ممارسات تجارية أحادية . خير دليل على ذلك المادة (301) المحددة لتسريعات التجارة الأمريكية الخارجية إذ تضع بمقتضاها جملة من الإجراءات الردعية ضد الدول التي تتضارب مصالحها التجارية مع المصالح الأمريكية¹. وقد أدت هذه الإجراءات الردعية رغم عدم شرعيتها بالنظر إلى التسريعات التجارية التي وردت في ميثاق المنظمة التجارية الدولية و التي صادقت عليها كل الدول المشاركة. وفي هذا السياق اجبرت كوريا الجنوبية والبرازيل على مضاعفة الاستيراد على حساب شركاء تجاريين آخرين كإجراء عقابي أحادي الجانب.

تجارة السيارات بين الأقطاب الثلاثة



¹ اسكندر مصطفى النجار، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبوعات الكويت، 1984، ص 12.

(A) : سيارات يابانية منتوجة في الولايات المتحدة الأمريكية

(B) : سيارات أمريكية منتوجة في أوروبا

(C) : سيارات يابانية منتوجة في أوروبا

المصدر: جريدة Le monde 13 نوفمبر 1993.

و من أجل تقوية التجارة وحمايتها من المخاطر تلجأ الولايات المتحدة إلى إبرام إتفاقيات جهوية مع الدول المتاخمة لحدودها.

وهذا الإجراء يعتبر كرد فعل للمتغيرات المتسارعة الحاصنة بين قوى التوازن الدولية خاصة الاتحاد الأوروبي وكذا النمو المتسارع للاقتصاد الياباني و ظهور دول ذات وزن إقتصادي على الساحة الآسيوية ينبغي على الولايات المتحدة أن تواجه كل التحديات المتوقعة في المستقبل. وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة عبر سياستها التجارية إلى فرض سيطرتها على الأسواق العالمية مستندة إلى القوى الاقتصادية التي تتمتع بها شركاتها العابرة للقارات .

الغز الياباني:

ينسب اليابان على الساحة الاقتصادية بكل قوة و جدارة ففي العقدين الآخرين إنبهر العالم بالإنضباط و التنظيم والنقطة في عمل الرجل الصغير الذي قاد بلاده إلى أعلى المراتب العالمية و أرقى المستويات الاقتصادية. وأثرت الأدبيات الاقتصادية حول اليابان المكتنبة العالمية كونها نجحت من كل الأزمات الاقتصادية التي هزت العالم منذ أكثر من عقدين من الزمن. وتميزت بخصوصيات انفردت بها عن غيرها من اقتصاديات العالم فقد كل

دخل الفرد فيها سنة 1950 أقل من دخل الفرد المكسيكي أصبح اليوم يضاهي دخل الفرد في أقوى الدول الصناعية فضلا عن منافستها الشديدة والمتواصلة في كل الميادين تتنذر بخطر زاحف على الاقتصاد الأوروبي المتماسك والاقتصاد الأمريكي القوي.

فاليابان اليوم يقدم للعالم نموذجا تنمويا متميزا أظهر تفوقه ميدانيا. منذ انضمامه إلى اتفاقية الجات سنة 1955 استفاد من كل المزايا التي تمنحها هذه الاتفاقية خاصة تلك التسهيلات للدخول إلى كبريات الأسواق العالمية الأوروبية والأمريكية. منذ 1960 حقق اليابان نموا اقتصاديا يزيد من 30 % بفصل الديناميكية التي تميزت بها المبادلات التجارية. والانضباط في العمل خلال سنة 1995 حقق اليابان في ميزان الحسابات الجارية فائض يقدر بـ : 50.8 مليار دولار في تعاملاته مع الاتحاد الأوروبي و 29.5 مليار دولار مع الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأرقام تقودنا إلى التساؤل عن نوعية العلاقات التجارية المستقبلية داخل القطبية الثلاثية¹. و تعتبر التعريفات الجمركية اليابانية المطبقة على المنتجات الصناعية الأقل عالميا². ورغم هذا الإنفتاح على العالم والتفوق التجاري نادت جمعيات المستهلكين اليابانيين أثناء مفاوضات الأوروغواي بعدم تحرير تجارة الأرز تجنباً للوقوع في فخ التبعية في مادة إستراتيجية رغم ارتفاع سعر هذه المادة الغذائية الأساسية في اليابان بـ 6.5 مرة من الأرز الأمريكي و بـ 9 مرات من الأرز السيلاندي و يرجع ذلك إلى سببين رئيسيين :

¹ Ferydoun.A.khavand Op. Cit. p.12.

² Révolution Africaine :l'Organisation Mondiale du Commerce, n° 1607, p.15.

1. عدم الاكتفاء الذاتي: خاصة في المنتوجات الزراعية إذ بلغ 50 %

سنة 1990 مقابل 143 % في فرنسا، 113 % في الولايات المتحدة الأمريكية و 94 % في ألمانيا؛

2. الضغط السياسي: الذي يمارسه المزارعون لمادة الأرز على الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم.

و لما كان اليابان و مازال من أكبر المؤيدين للتجارة المتعددة الأطراف قد يكون ذلك راجع إلى إفتقاره إلى حلفاء جغرافيا متلما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و إستراتيجته من المزايا التي جاءت بها جولة الأوروغواي فكان الثمن أن أعلن تحرير تجارة الأرز وقد أصبح اليابان اليوم أول مستورد لهذه المادة عالميا. إن التطورات المتسارعة التي تعرفها الساحة الدولية على مختلف الأصعدة قد تضع صانعي القرار الياباني أمام تحديات صعبة قد لا تتمكن اليابان من إبهار العالم بتفوقها الإقتصادي كما صنعتته خلال الثلاث عقود المنصرمة و يمكن إرجاع ذلك إلى ظهور منافسين أقوياء و صعوبة دخول الأسواق العالمية .

فصناعة السيارات تراجعت لصالح المنافسين الآسيويين و الأمريكيين وحدث نفس الشيء بالنسبة للصناعات الإلكترونية التي حققت تطورا منقطع النظير خلال الثمانينات.

الإتحاد الأوروبي: يتميز الإتحاد الأوروبي بشساعة سوقه، و بيد عاملة مؤهلة و كفاءة عالية في الميدان العلمي و التكنولوجي الذي يستقطب إهتمام المناطق المحاذية يجلب المهارات العلمية و الثقافية إلى أوروبا

الموحدة و تراهن بعض الدوائر العلمية على أن تكون أوروبا الموحدة هي القوة المهيمنة مع مطلع الألفية الثالثة إذ لم ترتكب أخطاء في مسيرتها
الانتيموية المستقبلية بالرغم من كل العراقيل التي تواجه الوحدة النقدية حاليا .

و تحذر بعض الأوساط الإعلامية من خطر توسيع دائرة الاتحاد الأوروبي حيث يصعب فيما بعد توحيد المواقف و القرارات الإستراتيجية التي قد
تصرح مستقبلا. وقد لوحظ ذلك جليا أثناء مفاوضات جولة الأروجواي
بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي ينتظر الحصول على أكبر استفادة وهو
المصدر الأول عالميا، و قد واجه الاتحاد الأوروبي صعوبات كبيرة
وبدى في موقف دفاعي أمام الأمريكيين الذين انتقدوا بشدة سياسة الدعم
للمنتوجات الفلاحية المتخذة في إطار السياسة الزراعية الموحدة PAC
ضطر المفاوضين الأوروبيين إلى إجراء تعديلات على الوثيقة في
21 ماي 1992 التي يزيد عمرها عن 30 سنة و اعتبرت هذه الخطوة
بمثابة تراجع لصالح الأمريكيين و يمكن للمجموعة الأوروبية أن تؤثر
على نتائج المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لصالحها فضلا عن
عدم التطرق إلى ملفات شائكة ما زالت تصنع الحدث بين الاتحاد
الأوروبي و الولايات المتحدة كملف الثقافي ، ملف الحديد و الصلب
وملف الطيران الذي يجري الحديث عنه كثيرا و غيرها ليبقى الاتحاد
يحل مكانة مرموقة قد تؤهله إلى قيادة القاطرة الاقتصادية الدولية مستقبلا

تمت بحمد الله
بمكتبه
بمكتبه

الأقطاب الثلاثة و الدول النامية:

تسعى الدول الصناعية الكبرى المشكلة للأقطاب الاقتصادية إلى تنافس ضمنى نحو جبر أكبر عدد ممكن من الدول النامية إلى فلكها خاصة تلك التي تشهد حركية اقتصادية هامة و هي بذلك تبعد شيئا فشيئا على الدول النامية الأقل ديناميكية . و لعل أهم مثال ندرجه في هذا السياق يتمثل في النموذج الآسيوي الذي يشمل العمالة الأربعة (كوريا الجنوبية ، تايوان ، سنغفورة ، هونغ كونغ) و النمرور الثلاثة (طيلاندا- ماليزيا و أندونيسيا) التي أصبحت تحتل مكانا مرموقا على الساحة الاقتصادية الصناعية . بالإضافة إلى ذلك بعض الدول النامية التي انسلخت عن مجموعتها بحكم النمو و التطور الذي تعرفه و مثلنا في ذلك دولة المكسيك التي انضمت سنة 1994 إلى مجموعة منظمة التعاون و التنمية الأوروبية OECD لتي تشكل نواة تنسيق و تعاون بين الدول الأكثر تصنيعا .

ومن هنا يتضح جليا أن تعريفا جديدا للدول العالم الثالث ظهر للوجود ويتمثل في الدول الأقل نموا و هذه الفئة من الدول تضم أصعب الدول وهي 42 دولة و تضم 350 مليون نسمة و تتنسب إلى مجموعة الدول الأقل ديناميكية حيث تزيد التغيرات السياسية و الضاحن الحدودي من ضعفها و من هنا يمكن أن نصنف الدول النامية إلى:

1. مجموعة ديناميكية تتجه نحو التصنيع لتنظم إلى الدول القوية اقتصاديا؛
2. و مجموعة الدول النامية التي تعرف حركية و نمو اقتصادي

نسبي:

3. و أخيرا المجموعة الثالثة التي تضم أضعف الدول النامية وهي تسيير نحو التهميش وحسب هذا التحليل ينقسم العالم الثالث إلى فئات غير متجانسة فيما بينها يمكن دراسة خصوصيات كل فئة وعلاقتها بالمجموعة الدولية الأخرى .

فئة الدول النامية السائرة نحو التصنيع:

وتنظم أساسا الدول الآسيوية الأكثر ديناميكية والتي تعرف إقتصادياتها تحولات عميقة و قد تشير إليها الأدبيات الإقتصادية بنعوت مختلفة ومضمونها واحد الإقتصاديات الجديدة الصناعية أو إقتصاديات الآسيوية ذات التقنيات العالية و تتميز هذه المجموعة من الدول النامية بقدرة عالية على المنافسة و إرتفاع إنتاجها الصناعي و تزايد مستمر و متسارع في وتيرة التصدير. وقد انعكست هذه الحركة الإقتصادية على الأوضاع الإجتماعية بشكل إيجابي وتحسن المستوى الصحي والتعليمي فتناقصت معدلات الإنجاب وزاد متوسط فيها.

و في البداية كانت تضم المجموعة أئنة الأربعة les Quatre Dragons وهي كوريا الجنوبية، سنغفورة، تايوان، و هونغ كونغ معتمدة على نموذج اقتصادي شبه موحد وهو التصنيع بإحلال الواردات¹. إن كانت هذه السياسة الاقتصادية متبعة من طرف أغلب الدول النامية، إلا أنها نجحت في دول آسيوية على وجه التحديد بفضل الجهود المبذولة من هذه الدول و ذلك إنطلاقا من الستينات معتمدة على سياسة ترقية التصدير فتحوّلت هذه الدول إلى ورشات إنتاج و تصنيع لمنتجات موجهة إلى القطاعات الصناعية

¹ Révolution africaine, Op Cit, P12.

الأخرى و هي الآن تنتج صناعات رأسمالية ذات تقنيات عالية، وقد ارتقت كوريا الجنوبية في ميدان صناعة السيارات إلى المرتبة الخامسة عالمياً، متفوقة على إسبانيا و كندا في هذا المجال استطاعت الدول الآسيوية كسر حلقات التبعية الاقتصادية التي عانت منها إزاء الاقتصاد الأمريكي، بل أكثر من ذلك، ففي سنة 1986 استهدكت أمريكا الشمالية أكثر من نصف الصادرات الطيوانية . وقد انتقلت الشعلة الاقتصادية إلى الدول الآسيوية المجاورة التي لقبت بالنمور الثلاثة وهي ماليزيا أندونيسيا و تايلاندا التي ظهرت على الساحة الاقتصادية الدولية خلال العشرية الأخيرة و ارتقت ماليزيا إلى المرتبة السادسة عشر في التجارة العالمية حسب الجات.

و حسب بعض الدراسات التي أجريت في منظمة التنمية والتعاون الأوروبي OCDE ترشح دول هذه المنظمة إلى الديناميكية الاقتصادية للإقتصاد الآسيوي والتنمية المتسارعة من العلم أن تقوم بدور حاسم في الإقتصاد العالمي و قد تكون لها تأثيرات جد إيجابية على الفيتنام و الصين الشعبية و تشير نفس الدراسة أن نسبة النمو العالمي التي حققتها الدول الآسيوية قفزت من 5.7 % سنة 1993 إلى 6.1 % سنة 1994 لتصل إلى 6.5 % سنة 1995 مع أمريكا التي قررت ابتداء من جانفي 1989 حرمان الأتنة LES DGRAGONS من المزايا الجمركية التي استفادت منها لبعض منتوجاتها الموجهة إلى السوق الأمريكية ونفس المسعى كان بالنسبة للإتحاد الأوروبي الذي

¹ سعيد النجار، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، دار الحداثة، القاهرة، مصر 1999، ص. 51.

أصبح يطالب الأتنة الدول الأسويية بالتساوي فيسي المعاملة التجارية ترى فيها منافسا عنيدا في المستقبل لذا تطالبها بإحترام قواعد المنافسة وكذا تطبيق الأحكام المتعارف عليها دوليا خاصة بحماية الملكية الفكرية ورغم الضغوطات التي توجه الدول الأسويية فإنها مرشحة لإحتلال مراتب مرموقة للتجارة العالمية.

فئة الدول النامية التي تشهد حركية إقتصادية :

وهي مجموعة ادول التي ترفض الجمود و الإنغلاق على أسواقها الداخلية وتسعى إلى فتحها على العالم الخارجي وإلى إدخال إصلاحات على أنظمتها الإدارية، المصرفية، الجمركية، كما سعت إلى خصوصية القطاع العام، و هي توصيات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و لكن هذه المجموعة كذلك تعبر عن فشلها في التوصل إلى التسمية بتطبيق النظرية الإستراكية، و سيطرة الدولة على دواليب الإقتصاد برهنت على قصورها في أرض الواقع. كما كان للدول الأسويية الصناعية أثر إيجابي على الدول النامية المتبقية التي سارعت إلى إجراء إصلاحات جمركية و كذا الابتعاد عن تطبيق نظام الحصص و رخص الإستيراد نظرا للتحويلات المتسارعة التي تشهدها الساحة الدارة و إيماننا منها، إن الزمن الذي اعتمدت فيه على مساعدات أجنبية خارجية ولى و إنه من الأجدر بها أن تبحث عن إضار تعاوني قوي تمارس فيه تجارة متنوعة الشركاء والأمثلة كثيرة في هذا السياق فالمكسيك التي تحلل صدارة الدول من حيث المديونية تعرف ديناميكية إقتصادية منقطعة النظر منذ شروعا في تطبيق سياسة التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي ابتداء من سنة 1983 أي مباشرة بعد إعلانها

العجز التام على تمديد ديونها سنة 1982 و قطع أشواط حاسمة في تطبيق الإصلاحات الهيكلية لصندوق النقد الدولي و تصنف المكسيك ضمن مجموعة الدول الأكثر حرية لتجارتها في العالم خاصة بعد إجرائها تعديلات جذرية على نظام الجمارك وتخفيض السلع الخاضعة لنظام رخصة الإستيراد وكذلك التقليل من سياسة تحديد الكمية المستوردة وهي التي تنتهج هذا الأسلوب بنسبة 100% للمنتوجات المستوردة استطاعت أن تقلص قيود الإستيراد إلى 2% وما قيل عن المكسيك يمكن قوله عن الهند التي تعتبر من أكبر الدول تطبيقا لسياسة الحمائية نظرا لارتفاع التعريفات الجمركية إلى مستويات خيالية بلغت 355 % سنة 1991 لتراجع إلى 85%¹ كما انتهجت سياسة الإكتفاء الذاتي لمدة لا تقل عن أربعة عقود يزيد عدد الدول التي تشهد تحولات اقتصادية هامة عن خمس و ثلاثون دولة.

وتعرف دول شرق أوروبا حركية إصلاحية من أجل تحولها إلى اقتصاد السوق. و في خضم هذه التطورات المتسارعة تبقى الأقطاب منشغلة بخلافاتها الدائمة بحثا الوفاق في تحقيق مصالحها ففي جولة الأوروغواي التي دامت قرابة سبع سنوات كان نصيب الدول النامية من الدعم المعنوي و التشجيع من طرف الكبار نصيبا ضئيلا مقارنة مع ما حققته الدول الصناعية من إمتيازات.

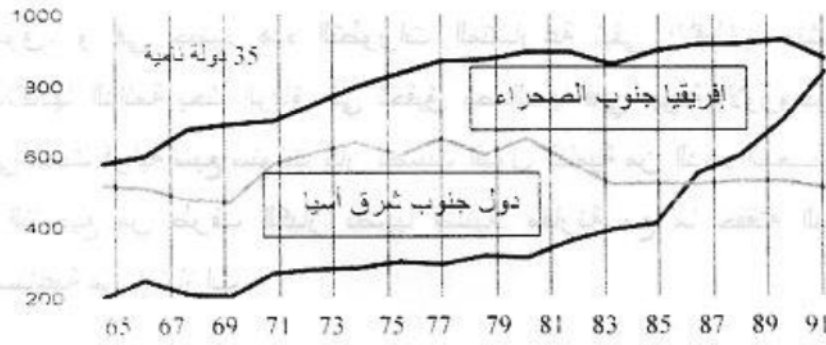
1- Ferydoun.A.khavand : Op. Cit. p 45.

الدول النامية السائرة نحو التهميش :

منذ أكثر من عقدين من الزمن يشهد العالم تطورات إقتصادية عميقة على مختلف الأصعدة بينما تزيد الدول النامية الأكثر فقرا في العالم تأخرا وتراجعا خطيرين بسبب تدنى الأسعار الأولية بشكل كبير فدول إفريقيا ، جنوب الصحراء تضاعفت مديونيتها بثلاث مرات بين سنة 1980 إلى 1992 لتصل إلى 204 مليار دولار رغم إلغاء بعض الديون، كما تراجعت الإستثمارات الأجنبية إلى 1.6 مليار دولار سنة 1992 كما تراجع نصيبها من التجارة العالمية من 4.4% سنة 1984 إلى 2.2% سنة 1993¹، والشكل الموالي يوضح من خلال المنحنى بالتراجع الرهيب لدول إفريقيا جنوب الصحراء على مختلف الصعدة الإقتصادية والإجتماعية

الشكل 2

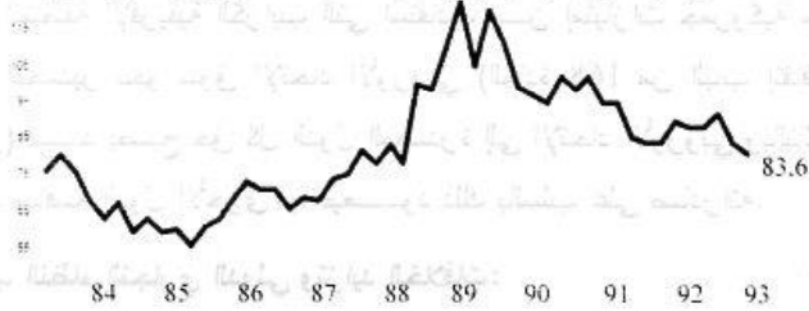
إفريقيا جنوب الصحراء تتجه نحو الفقر



المصدر: تقرير البنك العالمي سنة 1992 ص 92.

¹ سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 102.

منحنى المواد الأولية مقيمة بحقوق السحب الخاصة ماعدا البترول والمعادن النفيسة



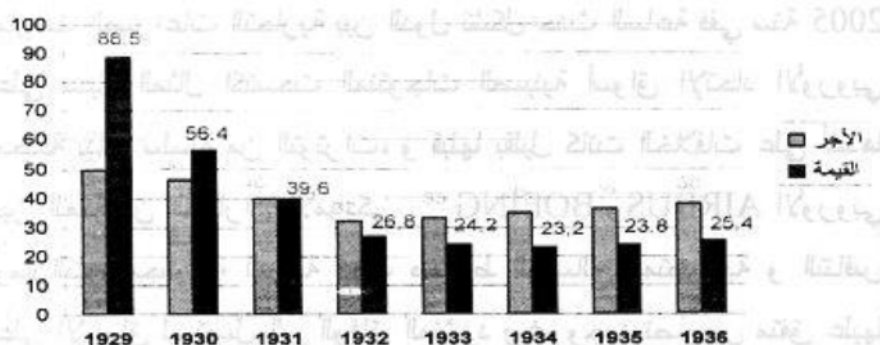
و تزايد التصّاحن القبلي والحدودي ساهم بشكل كبير في هروب المستثمرين الأجانب إلى دول نامية أكثر إستقراراً وأمن. وتزيد الدول النامية تهميشاً و فقراً إذا علمنا أن معدلات النمو الديمغرافي في هذه الدول هي الأكبر عالمياً. وتبقى هذه الفئة تعاني من النتائج المتوصل إليها في جولة الأوروغواي في الميدان الزراعي، إذ خفض الدعم على المنتجات الزراعية سوف يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية فترتفع فاتورة الغذاء لهذه الدول الأقل نمواً وهي التي تعاني تبعية غذائية شبيهة بـ صدمة ذلك إلى صدمة غذائية أخطر من صدمة النفطية التي حدثت في السبعينات. و يرى خبراء الجات و المنظمة العالمية التجارية فيما بعد أن هذه المخاوف إزاء رفع الدعم لا أساس لها بل بالعكس أن إرتفاع أسعار الفواتير الغذائية سوف يحفز الدول الأكثر فقراً على مضاعفة الإنتاج الزراعي ، و قد وعد الأطراف المشاركة في الجلسات الختامية في مراكش في 15 أبريل 1994 أنهم يراقبون التطورات المتعلقة بالإنتاج الغذائي للدول الأكثر فقراً خلال مراحل تطبيق أحكام الأوروغواي قصد تدعيم التنمية في الدول المعنية. فضلاً عن ما سبق ذكره، فإن الدول الأقل

نموا سوق تتلقى نتائج التخفيضات الجمركية بكثير من السلبية، إذ أن دول المنطقة الإفريقية الكرايب التي استفادت من إمتيازات جمركية من أجل التصدير نحو سوق الإتحاد الأوروبي (المادة 168 من الباب إتفاقيه لومي) قد يصبح حق كل الدول المصدرة إلى الإتحاد الأوروبي وبالتالي تزداد منافسة الدول الأخرى لها فيعود ذلك بالسلب على صادراته.

عيوب النظام التجاري الدولي وتزايد الخلافات:

و إن توفرت منظمة التجارة على أجهزة و مؤسسات قوية من أجل سير الحركة التجارية على أحسن وجه و توفرها على جهاز لحل المنازعات من أجل سد الفراغ الذي ساد في الجات خلال عقود طويلة و قد يكون أحد أسباب سقوطها إلا أن نجاح هذه المنظمة لا يمكن تكديده بالنظر إلى الخلافات الجوهرية و المفاوضات الشاقة و أكثر من ذلك تصاعد السياسة الحمائية بين الأقطاب و كذلك سن قوانين عقابية أحادية الجانب بعيدا عن نصوص OMC القانونية كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة التي سنت أحكام وقائية لتجاريتها تعاقب كل الدول التي تفسر بمصالحها بتطبيق أحكامها الخاصة دون الرجوع إلى منظمة حل النزاعات ORD وهي مؤسسة تابعة للمنظمة التجارية الدولية و لعل أهم مثال على ذلك هو ذلك المتعلق بسلوك الولايات المتحدة تجاه المتعاملين معها الذي ينطوي على التكرار الصارخ للقوانين التجارية الدولية. الشكل (4)

تطور التجارة الدولية بين عام 1929 - 1936



Source : d'après R. Girault et R. Frank, turbulence europe et nouveau mondes, 1914 – 1941, ed. Masson, 1998.

و قد تميزت فترت 1929 – 1936 بشدة التطاحن بين الدول الصناعية الكبرى وغياب كل الضوابط القانونية التي تحكم التجارة الدولية وتنظيم العلاقات بين الأمم وتلزم الجميع على احترام القانون الدولي و الشكل 4 يوضح التندني في مستوى المبادلات التجارية كمية وقيمة سنة 1936.

الخاتمة:

ما زالت الصراعات التجارية بين الدول تشكل حدث الساعة ففي سنة 2005 على سبيل المثال اكتسحت المنتجات الصينية أسواق الإتحاد الأوروبي محدثة بذلك سلسلة من التوترات، و قبلها بقليل كانت الخلافات على أشدها بين العملاقين الطياران الأمريكي BOEING و AIRBUS الأوروبي وما زالت المجموعة الدولية تحت ضغوط المصالح المتضاربة و التنافس على الأسواق لم تصل إلى الوفاق المنشود رغم وجود نصوص متفق عليها دوليا فأن الدول الغربية تغض البصر عنها حينما لا ترى مصلحة في تطبيقها .

إن فشل لقاء سياتل للمنظمة العالمية للتجارة في الولايات المتحدة الأمريكية ولقاء DAVOS في أوروبا و لقاء HONG KONG في الصين خير دليل على فشل الدول الغربية في إيجاد وفاق شامل يضع حد للخلافات التجارية الدولية.

المراجع:

- 1 - اسكندر مصطفى النجار، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبوعات الكويت، 1984.
- 2 - سعيد النجار، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، دار الحداثة، القاهرة، مصر، 1999.
- 3 - Fereydoun .A.khavand :nouvel ordre commercial mondial, ed. Nathan, 1995.
- 4 - Révolution Africaine :l'Organisation Mondiale du Commerce, n° 1607.
- 5 - Media- Bank .Algerie Banque – Mondiale, année 2002.